**الأهلية وعوارضها**

قبل ان نتكلم عن الأهلية وعوارضها يحسن أن نقدم بعض الامور التي ترتبط بما نحن فيه فنقول :

**المحكوم عليه :** هو المكلف الذي تعلق حكم الشارع بفعله.

**ويشترط في المكلف لصحة تكليفه شرطان:**

**الأول:** أن يكون قادراً على فهم الدليل.

**الثاني:** أن يكون أهلاً لما كلف به.

**الشرط الأول: قدرته على فهم دليل التكليف**

* القدرة على فهم الدليل تتحقق بالعقل.
* لما كان العقل أمراً خفياً ربط الشارع التكليف بأمر ظاهر يدرك بالحس: هو البلوغ.
* لا يكلف الصبي ولا المجنون؛ لأنهم لا يستطيعون الفهم، ولا يكلف الغافل والنائم والسكران؛ لأنهم في حال لا يستطيعون الفهم لحديث رفع القلم عن ثلاث ... ولحديث من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها .

س: ما حكم من لا يعرفون اللغة العربية ؟

لا يصح تكليفهم شرعاً إلا إذا استطاعوا فهم النصوص، وذلك بما يلي:

1- أن يتعلموا اللغة العربية.

2- أن يترجم لهم الدين بلغتهم.

3- أن يُعلمهم الدعاة أحكام دينهم.

س: ما حكم من وصل إليهم الدين مشوهاً ؟

اذا لم يتمكنوا من معرفة حقيقة الدعوة فهم معذورون، اما ان كانوا متمكنين من البحث والتحري عن الحقيقة فلا يعذرون بذلك.

**الشرط الثاني: أن يكون أهلاً لما كلف به**

**أولا: مفهوم الأهلية:**

أ- الأهلية في اللغة: الصلاحية، وهي مأخوذة من قولهم: "فلان" أهل لكذا" أي: صالح ومستحق له. ب وفي الاصطلاح صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه، أو لصدور الفعل منه على وجه معتبر شرعاً .

**ثانياً : اقسام الأهلية :**

الأهلية تنقسم إلى قسمين: 1 - أهلية وجوب ۲ - أهلية أداء

**القسم الأول:** **أهلية الوجوب:** وهي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه.

وهي مرتبطة بوجود الإنسان في الحياة؛ ولهذا تثبت لكل إنسان من حين كونه جنيناً في بطن أمه إلى أن يموت، من غير التفات إلى عقل أو بلوغ أو تمييز أو نحو ذلك.

ويمكن تقسيم أهلية الوجوب الى قسمين:

**أ- أهلية وجوب ناقصة:** وهي صلاحية الإنسان لأن تثبت له حقوق دون أن تثبت عليه واجبات. وهي خاصة بالجنين إلى الولادة، وبها يكون أهلاً لاستحقاق الإرث والوصية، والنسب، ونحو ذلك.

**ب- أهلية وجوب كاملة:** وهي صلاحية الإنسان لأن تثبت له حقوق وتجب عليه واجبات. وتثبت للإنسان من ولادته حياً إلى مماته، فيصلح الإنسان لتلقي الحقوق والالتزام بالواجبات، ولا يوجد إنسان فاقد لهذه الأهلية. لكن الصبي غير المميز ينوب عنه وليه بأداء الواجبات التي تجب عليه، كالنفقات، والزكاة وصدقة الفطر، ونحو ذلك.

**القسم الثاني: أهلية الأداء:** وهي صلاحية الإنسان لأن تصدر منه أفعال يعتد بها شرعاً .

وهي مرتبطة بالتمييز، فلا تثبت للطفل غير المميز، ولا المجنون.

وأهلية الأداء مرادفة للمسؤولية، فالصلاة والزكاة التي يؤديها الإنسان تُسقط عنه الواجب، والجناية على الغير أو ماله توجب المسؤولية.

وتنقسم أهلية الأداء الى قسمين:

**أ- أهلية أداء ناقصة**: وهي صلاحية الإنسان لصدور بعض الأفعال منه دون بعض، والاعتداد بها شرعاً، وهذه ثابتة للطفل المميز، ويلحق بالصبي المعتوه، وإن كان بالغاً، فتنطبق عليه أحكام الصبي في هذه المرحلة، وفي الحالة هذه يجب التفريق بين حقوق الله تعالى وحقوق العباد.

**فأما حقوق الله تعالى:** فتصح من الصبي المميز، كالإيمان والصلاة والصيام والحج، لكن لا يكون ملزماً بذلك، إلا على سبيل التربية.

**وأما حقوق العباد** فإن تصرفات الصبي المالية لها ثلاث حالات

تصرفات نافعة نفعاً محضاً : كقبول الهدية والصدقة، فهذه تصرفات صحيحة، وتنفذ مطلقاً.

تصرفات ضارة ضرراً محضاً : كإعطاء الهدية أو الوقف أو الكفالة بالدين، فهذه لا تصح ولا تنفذ مطلقاً.

تصرفات دائرة بين النفع والضر : كالبيع والإجارة، فهذه تصح منه بإذن الولي.

**ب- أهلية أداء كاملة**: وهي صلاحية الإنسان لصدور جميع الأفعال منه، والاعتداد بها شرعاً، بحيث يصبح أهلاً لجميع التكاليف الشرعية، ويجب عليه أداؤها، ويأثم بتركها، وهي مرتبطة بالبلوغ مع العقل.

**المسألة الثانية: عوارض الأهلية**

**تعريف العوارض** **: لغة :** العارض: هو المانع أو الحائل

**اما في الاصطلاح**: هي أحوال تطرأ على الإنسان المكلف فتؤثر في الأحكام التي تتعلق بأهلية الوجوب أو بأهلية الأداء، عن الثبوت لنقص في العقل أو فقدانه ونحوها.

بعد وقوفنا على الأهلية وأنواعها، يحسن أن نتعرف على ما يؤثر على هذه الأسس من عوارض تسبب زوال هذه الأهلية بعد ثبوتها مثل عارض الجنون على البالغ فيؤثر على زوال أهلية الأداء الكاملة، ومثل

عارض الإغماء والنوم والنسيان ونحوها مما يؤثر على بعض أنواع الأهلية. فهذه المؤثرات تسمى عوارض الأهلية. لذا يجدر بنا معرفة هذه العوارض ومدى تأثيرها على أنواع الأهلية.

أقسام عوارض الأهلية يقسم علماء الأصول العوارض إلى قسمين رئيسيين هما:

**١- عوارض سَمَاوِيَّة:** لا كسب للإنسان فيها ولا اختيار (۱۱) عارض) وهي الصغر الجنون العته النسيان، النوم، الإغماء ، الرق، المرض، الحيض، النفاس، والموت.

 **٢- عوارض مُكْتَسَبَةٌ :** تقع بكسب الإنسان (۷) وهي: الجهل، والسكر، والهزل، والسفه، والخطأ، والسفر، والإكراه.

**القسم الأول: العوارض السماوية**

والمقصود بها: الأوصاف التي تحصل للإنسان والتي ليس له فيها كسب ولا اختيار. وبهذا الاعتبار نسبت الى الله تعالى. أقسام العوارض السماوية : سنتكلم بشئ من الايجاز عن بعضها:

**1 - عارض الصغر**

تعريفه: هو المرحلة التي تسبق طور البلوغ.

مراحل الصغر: المرحلة الأولى مرحلة ما قبل التمييز : المرحلة الثانية: وهي مرحلة التمييز :

**المرحلة الأولى :** مرحلة ما قبل التمييز : مبدؤها : تبدأ من حين مولده إلى أن يقارب سن السابعة.

تكليفه: لا يصح تكليفه لفقده للعقل والتمييز معاً.

تصرفاته: يؤاخذ ماليا لابدنيا ولا تصح اقواله ولا تصرفاته شرعا حتى لو اجازها وليه **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التمييز : مبدؤها من سن السابعة وتنتهي بالبلوغ.

تكليفه: لا يصح تكليفه لفقده للعقل تصرفاته: يؤاخذ ماليا لا بدنيا.

سبب اختيار الفقهاء للسن السابعة كبداية لمرحلة التمييز عند الصغير ؟

السبب: هو قول النبي صلى الله عليه وسلم : (مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا، وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ والأمر بالصلاة هنا بمثابة الأمر بالتمرين والتدريب للصبي، لأجل أن يعتاد أداء الصلاة عند بلوغه وكمال عقله . وسمي الصبي مميزاً : لأنه أصبح يميز بين الأقوال والأفعال، وبين الخير والشر، وبين الجيد والرديء.

**٢ - عارض الجنون**

**تعريفه:** هو اختلال العقل بحيث يمنع من صُدُورِ الأفعال والأقوال على نهج العقل إلا نادرا. نوع الاهلية التي يتمتع بها له أهلية وجوب كاملة لأنها تثبت بمجرد الحياة، لكن ليس له أهلية أداء، لزوال العقل.

**حكم تكليفه :** اتفق العلماء على أن الجنون يمنع التكليف في الجملة والدليل قوله النبي صلى الله عليه وسلم : (رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يَفِيقَ .....

**٣- عارض النسيان**

**تعريفه :** هو غفلة الإنسان وذهوله عن بعض معلوماته من غير آفة في عقله ولا في تمييزه.

**حكم النسيان:** عذر عارضي لا يمنع وجوب الحقوق، لعدم إخلاله بأهلية الإنسان.

**تأثير النسيان:** ۱- في حقوق العباد لا يعد عذرا، لأن حقوق الناس محترمة .

فمثلا: لو أن رجلا استودع أمانة فتركها في موضع نسيانا فذهبت عليه: وجب عليه الضمان في حقوق الله : يكون فيها عذراً عند عدم التقصير ، فمثلا: لو أن رجلا نسي فأكل أو شرب وهو صائم فليتم صومه أما إذا كان عن تقصير فلا يكون عذرا.

**٤- عارض الموت**

**تعريفه:** هو انقطاع تعلق الروح بالبدن ومفارقته، وتبدل حال وانتقال من دار إلى دار. حكمه الموت مناف الأهلية التكليف فتسقط عن الميت جميع العبادات ويبقى عليه إثم ما قصر فيه أو تركه في الدنيا من تكاليف بلا عذر شرعي.

هل يبقى شيء يُطالب به المَيِّتُ يمكن أداؤه عنه؟

نَعَمْ: دل الكتاب والسُّنَّةُ على بقاء (الدِّينِ) حقًا يُطالب به الميت لا يبرأ منه إِلا بِأَدَائِهِ عنه، ولذا لا تقسَمُ التركة إلا بعد استيفاء ديونه منه كما قال تعالى: {مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ} [النساء: ۱۱] . ويصح تحمله عنه من قبل غيره، فتسقط عنه بهِ المُؤاخَذَةُ، كما ثبت في السُّنَّة النبوية .

**القسم الثاني: العوارض المكتسبة**

والمقصود بها الأوصاف التي تحصل بكسب الإنسان واختياره. وقد يكون حصولها من قبل الشخص نفسه كالجهل، والسكر، والهزل، والسفه، والخطأ، أو من قبل شخص آخر : كالإكراه، وسنتكلم بايجاز عن بعضها :

**1. عارض الهزل:** وهو أن ينطق الإنسان بكلام راضياً مختاراً على سبيل اللهو واللعب من غير أن يقصد وقوع أثره. والهزل لا أثر له في أهلية الأداء في الاعتقادات، فلو هزل بالردة كفر؛ لأنه استهزاء بالدين، فيرتد الشخص بنفس الهزل، لا بما هزل به؛ ولذلك يقول الله تبارك و تعالى : (قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ) [التوبة: ٦٥ - ٦٦].

وأما الهزل في التصرفات فعلى قسمين قسم لا أثر للهزل فيها وهي التصرفات التي جاءت في قول النبي : ثَلَاتٌ جِدهُنَّ جِدٌ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌ : النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ»، وفي رواية: «العتاق» بدل الرجعة فالهزل في هذه الأمور ينزل منزلة الجد، بحيث تترتب آثارها عليها. وقيل : له اثر واليه ذهب الشيعة الامامية.

وقسم للهزل فيه تأثير : وهي التصرفات المالية، كالبيع والإجارة ونحوها، فإن آثارها لا تترتب عليها في حالة الهزل .

**2. عارض الخطأ:** وهو قول أو فعل يصدر عن الإنسان بغير قصد، كمن يسبق لسانه إلى كلام لا يريد النطق به، وكمن رمى صيداً، فأصاب إنساناً . حكمه وهو كالنسيان لا ينافي أهلية الأداء في الأصل، وتترتب عليه الآثار الشرعية بالنسبة لحقوق العباد؛ لأنه لا عذر فيها ، لكنه قد يكون سبباً مخففاً فيها، كالدية في القتل الخطأ ، بحيث تجب مخففة على العاقلة في ثلاث سنين، وأما حقوق الله تعالى : فإن الخطأ يعد فيها عذراً، ولا يؤاخذ الله تبارك وتعالى به، كما قال تعالى: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) [البقرة: ٢٨٦]، ويقول النبي (ص): «إن الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ( ).

**3.عارض السكر:** وهو غيبة العقل غيبة وقتية بسبب شرب الخمر وما في حكمها .

انواعه وهو نوعان:

أ- سكر بطريق مباح كسكر المضطر، والمكره والمتداوي، ونحوه، فهذا في حكم الإغماء، فلا يعتد بتصرفاته من طلاق أو إعتاق أو نحو ذلك ( ).

**ب- السكر المحرم:** وهو تعمد شرب الخمر وما في حكمه للهو والطرب، وهذا النوع لا ينافي الأهلية، وعلى ذلك: تلزمه أحكام الشرع كلها، من طلاق واعتاق، وبيع وشراء؛ زجراً له.

وقيل: إنه غير مخاطب بأحكام الشريعة، فلا يقع طلاقه، ولا تصح تصرفاته؛ لأنه لا قصد عنده، كالمغمى عليه، وزجره إنما يكون بإقامة الحد عليه ( ) ..